نظرة إستطلاعية حول المناخ الإستثماري في الجزائر
- المكانة ضمن مؤشّرات دولية مختارة-

د. طالم علي د. بوهدة محمد
جامعة تيارت

الملخّص:

للإستثمارات الأجنبية المباشرة دور فاعل في إحداث التنمية بالدّول المضيفة، إذا ما أحسنت هذه الأخيرة إختيار مشروعاتها من جهة وشركائها الأجانب من جهة أخرى، فيُمكن لهذا المورد زيادة الإنتاج ممّا يؤثّر إيجاباً على ميزان المدفوعات بزيّادة الصّادرات مع خلق المزيد من فرص العمل.

أدركت الجزائر أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية إقتصادها، دخلت جوّ التّنافس مع دول العالم من أجل إستقطاب أكبر قدر مُمكن من هذا المورد الأجنبي فلجأت إلى صياغة تشريعات ونظم تختص بذلك، كما قامت بإصلاحات تهدف من خلالها إلى توفير المناخ الإستثماري الملائم.

الكلمات المفتاحية: المناخ الإستثماري، مؤشّرات التقييم، مكانة الجزائر ضمن المؤشرات المختارة.

Résumé:

L'investissement direct étranger joue un rôle actif dans la réalisation du développement dans les pays d'accueil, à condition que ces derniers arrivent a choisir entre la réalisation de ses projets d'une part et ses partenaires étrangers d'autre part, car cette ressource fait augmenter la production, ce qui affecte positivement la balance des paiements, en augmentant les exportations, tout en créant plus de possibilités d'emploi.

L'Algérie s'est rendu compte de l'importance des investissements directs étrangers dans le développement de son économie, ce qui la poussée à entrer dans une atmosphère de concurrence avec les pays du monde afin d'attirer autant que possible cette ressource étrangère grâce aux lois et règlements concernés par cela, ainsi que des réformes visant à fournir un climat d'investissement approprié.

Les mots clés: Le climat d'investissement, les indicateurs d'évaluation, le statut de l'Algérie dans les indicateurs sélectionnés.

تمهيد:

تزايد في الآونة الأخيرة الإهتمام بالإستثمارات الأجنبية المباشرة تزامناً مع تراجع دور الدّولة في الإقتصاد، فالمتتبع جيداً يدرك بأنّ المكانة الإقتصادية لأي دولة يعكس نوع المناخ الإستثماري السائد فيها، لقد إستطاعت العديد من البلدان بفضل تحسن مناخها الإستثماري أن تحقق طفرات كبيرة في النمو وتلتحق بركب الدول المتقدّمة.

هناك العديد من المؤشّرات الدّولية التي تُعبّر عن نظرة المحلّلين الإقتصاديين ورجال الأعمال الدّوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للإستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، يُلاحظ المتتبّع أنّ هناك عدداً متناميّا من هذه المؤشّرات والتي هي بإعتراف واضعيها أنّها لم تصل بعد إلى مرحلة الدّقة الكاملة والثّبات ولا تخلو من الأخطاء، لكنّها حتماً تُعتبر من الوسائل والأدوات التي تزكّي القرار وترجّحه، لقد أثبتت الدّراسات أن هناك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشّرات وبين مقدار ما يجذبه من إستثمار أجنبي، فالدّولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفق أحد المؤشّرات تحظى بموقع متقدّم في مؤشّر الحرية الإقتصادية، كما أنّ القطر الذي يتميّز بقيمة مقدّرة في مجال التنمية البشرية يحرز درجة عالية في مؤشّر ثروة الأمم وهكذا. من أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الإستثمار فيها ندرج أهم المؤشّرات النّوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسّسات الدّولية المهتمة بالإستثمار الأجنبي.

نظرة إستطلاعية حول المناخ الإستثماري في الجزائر

إشكالية البحث: يتساءل الكثير عن سبب تنافس الدول وبالأخص النامية منها حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بمنح العديد من الإمتيازات والإغراءات المركبة للمناخ الإستثماري، وعليه يُمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل التالي: إلى أيّ مدى يُمكن توفير مناخ إستثماري جذّاب للمستثمرين الأجانب في الجزائر، وما مكانة هذا البلد ضمن مؤشّرات التقييم الدّولية؟.

فرضيات البحث: من أجل دراسة الإشكالية المحوريّة السّالفة الذّكر، قمنا بصياغة فرضيتين وهما عبارة عن إجابات مؤقتّة ومحتملة تبقى معرّضتين للإختبار. تكمن هذين الفرضيتين في:

01- يُعدّ تحسين المناخ الإستثماري شرط أساسي لتحفيز الإستثمارات المحلية وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية.

02- يعكس تصنيف الجزائر في مؤشّرات الإستثمار الدّولية ضعف بيئة الأعمال فيها، الأمر الذي يدفع إلى التّساؤل عن الأسباب الحقيقية المؤثرة في ذلك.

منهجية البحث: تقوم هذه الدّراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، محاولة لتغطية كافة جوانب البحث المتعلقة بالشق النظري للمناخ الإستثماري، ثم إستخدام لغة الأرقام (الإحصائيات) للإشارة إلى مكانة الجزائر ضمن بعض المؤشّرات الدّولية المختارة. وللإجابة على تساؤل الإشكالية المطروحة سوف نقوم بمعالجة المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامّة حول المناخ الإستثماري ومتطلّبات تحسينه؛

المحور الثاني: أهم المؤشّرات الدّولية المعتمدة في تقييم مناخ الإستثمار؛

المحور الثالث: نظرة عامّة حول المناخ الإستثماري المتاح في الجزائر؛

المحور الرابع: مكانة الجزائر ضمن مؤشّرات دّولية مختارة.

المحور الأول: مفاهيم عامّة حول المناخ الإستثماري ومتطلّبات تحسينه

لقد تطوّر مفهوم المناخ الإستثماري تدريجيّا إلى أن أصبح يشتمل على مجموعة مركّبة من العوامل الإقتصادية، الإجتماعية والسّياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصيّة إلى التّرويج للقطر وللفرص الإستثمارية، ذلك أنّ المستثمرين الأجانب لا يقرّرون توطين إستثماراتهم في منطقة إلاّ بعد فحص الشّروط العامّة لذلك المناخ. لقد تزايد دور المؤشّرات الدّولية والإقليمية في قيّاس مدى كفاءة مناخ الإستثمار في الدّول، عموماً هناك عدّة تعاريف للمناخ الإستثماري نذكر من بينها:

حسب تعريف المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار ينصرف تعبير مناخ الإستثمار إلى: ' مجمل الأوضاع والظّروف المكوّنة للمحيط الذي تتمّ فيه العملية الإستثمارية، تأثير تلك الأوضاع والظّروف سلباً وإيجاباً على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية، وبالتّالي على حركة وإتّجاهات الإستثمارات، فهي تشمل الأوضاع والظّروف السّياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة، بعضها ثابت أو شبه ثابت، إلاّ أنّ غالبيّتها ذات طبيعة متغيرّة ومن ثم تؤثّر وتتأثّر ببعضها البعض، ممّا يخلق بالتّفاؤل مرّة وبالتّداعي مرة، أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصّلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال[1]. يرتبط هذا التّعريف لمناخ الإستثمار بمجمل الظّروف السّياسية، الإقتصادية والقانونية التي تؤثّر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في توجّهات رأس المال؛

يُعرّف المناخ الإستثماري على أنّه: 'محصّلة تلك المجموعة من المتغيّرات والعوامل التي تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين، مجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما يحتويه من أفراد، منظّمات وقطاعات واتّجاهات سياسية، إقتصادية واجتماعية. مجموعة السّياسات الحكومية المعلنة بما تحتويه من إتّجاهات ومؤشّرات سيّاسية واقتصادية واجتماعية'. يظهر الواقع العملي صعوبة في

نظرة إستطلاعية حول المناخ الإستثماري في الجزائر

محاولة الفصل بدقّة بين عناصر متغيّرات كل مجموعة على حدى نظراً لأن المناخ الإستثماري يعبّر عن بيئة، البيئة هي نظام مفتوح تتفاعل فيه كافّة هذه العناصر مجتمعة، كما أنّها تتفاعل مع غيرها من البيئات المتباعدة والمتجاورة أيضا[2]. يربط هذا التّعريف مناخ الإستثمار بعوامل تتعلّق بالمجتمع وعوامل ترتبط بالحكومة.

تضمّن تقرير التنمية العالمي الصّادر عن البنك الدّولي سنة 2005 مفهوماً آخرا لمناخ الإستثمار وأشار إلى أنّه: 'مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدّد التي تحدّد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشّركات الإستثمارية العمل بطريقة مربحة ويشير التّقرير إلى أنّ السّياسات وسلوك الإدارة الحكومية، خاصة الفساد والمصداقية تُمارس تأثيرا قوياً على مناخ الإستثمار، من خلال تأثيرها على التّكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفّر الأمن والإستقرار، بالأخص أمن حقوق الملكية ودرجة التّقيد باللّوائح التّنظيمية والقوانين ونظام الضّرائب التي تترك آثاراً بالغة الأهمية على التّكاليف والمخاطر'.

كما يُمكن تعريف مناخ الإستثمار على أنّه: 'مجمل الظّروف والأوضاع السياسية، الأمنية والإقتصادية، الإجتماعية، القانونية، الإدارية والمؤسسية السائدة في بلد ما، التي تؤثّر في ثقة المستثمر وتُقنعه بتوجيه إستثماراته'. هي مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النّفسية، كما أنّ عناصر مناخ الإستثمار تتفاوت من بلد لآخر، تتمثّل أهمّها في سيّاسات الإقتصاد الكلي، الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الإستثماري، قوانين العمل والنّظام القضائي وفعّاليته في حسم النّزاعات التي قد توّاجه المستثمر[3].

يُعرّف مناخ الإستثمار بأنّه: 'مجمل الظّروف التي يُمكن أن تؤثّر على فرص نجاح المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة معيّنة، تُعتبر هذه الظّروف عناصر متداخلة تؤثّر وتتأثّر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيّرة يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات عدّة، تترجم محصّلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للإستثمار[4].

يُمكن تعريف مناخ الإستثمار على أنّه: 'مجموعة الظّروف والمعطيات السّياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثّقافية التي تسمح بالإقدام أو الإحجام عن الإستثمار في بلد ما[5].

لقد حدّد الخبراء على مستوى منظمة التّعاون الإقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الإستثمار، رفع القدرات التّنافسية للشّركات المحلية وتتمثّل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السّياسي والإستقرار الإجتماعي، التي تُعتبر الشّروط المسبقة والضّرورية لتهيئة المناخ الإستثماري، لكن تُعتبر هذه العناصر غير كافية بل لا بد من توفّر عناصر أخرى تم إستخلاصها من الممارسات الجيّدة للبلدان الأعضاء في (OCDE) ومن بلدان أخرى غير أعضاء. تقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثّل فيما يلي:

- ضرورة إنسجام السّياسات الخاصة بترقية الإستثمار: نظراً للتّداخل بين مختلف المجالات المتعلّقة بمناخ الإستثمار مثل معايير تحرير وحماية الإستثمار، لأنّ لها مجالاً واسعاً يشمل المستثمرين المحليين والأجانب، والمستثمرين في الشّركات الكبرى وفي المؤسّسات الصّغيرة؛

- الإلتزام بضمان الشّفافية في وضع وتنفيذ السّياسات والقوانين: لأنّ تحقيق الشّفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الإستثماري، كما أنّها تساهم أيضاً في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالإستثمار وتشجيع الإتّصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص؛

- ضرورة التّقييم الدّوري والمستمر لآثار السّياسات المتّخذة على تطوّر المناخ الإستثماري: أي أنّ الهدف هو تحديد على أيّ مدى تتطابق السّياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيّدة والمتعلّقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين (الأجانب أو

الوطنيّين)، مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة)، خلق الظروف الحسنة للإستثمار، أخذاً بعين الإعتبار المصالح العامة للمجتمع.

المحور الثاني: أهم المؤشّرات الدّولية المعتمدة في تقييم مناخ الإستثمار

يتم تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي بصفة عامة من طرف منظّمات وهيئات دولية، من خلال عدّة مؤشّرات تعتمدها وفقا لمعايير إقتصادية، سياسية، إجتماعية، من أهم هذه المؤشّرات نجد:

الفرع الأول: مؤشّر تقويم المخاطر القطرية: تشتمل بالأساس على المؤشّرات الفرعية التّالية:

أ- المؤشّر المركّب للمخاطر القطرية: يصدر المؤشّر عن مجموعة (PRS GROUPE) شهريًا الدّليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، يتضمّن الدّليل المؤشّر المركّب للمخاطر القطرية بغرض قيّاس المخاطر المتعلّقة بالإستثمار أو التّعامل مع القطر وقدرته على مقابلة إلتزاماته المالية وسداده، كما يصدر مؤشّر مركّب مستقبلي بإستخدام النّهج ذاته لإحتساب المخاطر القطرية، يستند إلى أساس ثلاثة سيناريوهات تُغطّي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل، يتكوّن المؤشّر المركّب من ثلاثة مؤشّرات فرعية تشمل مؤشّر تقويم المخاطر السّياسية (يشكل نسبة 50% من المؤشّر المركّب)، مؤشّر تقويم المخاطر المالية (25%)، مؤشّر تقويم المخاطر الإقتصادية (25%)، فمؤشّر تقويم المخاطر السّياسية له الحدّ الأقصى 100 نقطة، أمّا مؤشّر تقويم المخاطر المالية له حدّ أقصى 50 نقطة، في حين نجد أنّ مؤشّر تقويم المخاطر الإقتصادية له الحدّ الأقصى 50 نقطة أيضاً[6].

يُشير دليل المؤشّر إلى أن الدّرجات (من الصّفر إلى 49.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة جدّا) و (من 50 إلى 59.5 نقطة تمثّل درجة المخاطرة المرتفعة)، والدّرجات (من 60 إلى 69.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المعتدلة)، و (من 70 إلى 79.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة)، والدّرجات (من 80 إلى 100 نقطة تمثّل درجة مخاطرة منخفضة جدّا)، هذا يعني أنّه كلّما إرتفع المؤشّر المركّب قلّت درجة المخاطرة.

ب- مؤشّر اليورمني للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشّر عن مجلة اليورومني بمعدّل مرّتين في العام الأولى في مارس والثانية في سبتمبر، يقيس قدرة القطر على الوفاء بإلتزاماته الخارجية كخدمة الدّيون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد إستحقاقها، كذلك حرّية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه، يتكوّن المؤشّر من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الإقتصادي، مؤشّر المديونية، وضع الدّيون المتعثّرة، التقويم الإئتماني للقطر، توفير التّمويل من القطاع المصرفي للمدى الطّويل، توافر التّمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرّأسمالية، معدّل الخصم عند التنازل، يُشير دليل المؤشّر أنّه كلّما إرتفع رصيد الدّولة من النّقاط كانت مخاطرها القطرية أقل[7].

ج- مؤشّر الأنستيتيوشنال أنفستور للتّقويم القطري: يصدر هذا المؤشّر دوريّا منذ سنة 1998 عن مجلة 'الانستيتيوشنال أنفستور' بمعدّل مرتّين في السّنة مارس وسبتمبر، يتم إحتساب المؤشّر المكوّن من 100 نقطة مئوية، بالإستناد إلى مسوح إستقصائية تستهدف كبار رجال الإقتصاد والمحلّلين في البنوك العالمية والشّركات المالية الكبرى.

د- مؤشّر الكوفاس للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشّر منذ سنة 1996 عن المؤسّسة الفرنسية لضمان التّجارة الخارجية (كوفاس)، يقيس مخاطر قدرة الدّول على السّداد ويبرز مدى تأثير الإلتزامات المالية للشّركات بالإقتصاد المحلّي، بالأوضاع السّياسية والإقتصادية، يستند إلى مؤشّرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السّياسية، مخاطر نقص العملة الصّعبة، قدرة الدّولة على الإيفاء بإلتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر إنخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة،

نظرة إستطلاعية حول المناخ الإستثماري في الجزائر

مخاطر الأزمات النّمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدّورية وسلوك السّداد في العمليات قصيرة المدى، صُنّف دليل المؤشّر إلى[8]:

- درجة الإستثمار A وتقسّم إلى أربعة مستويات:

A1: البيئة السّياسية والإقتصادية مستقرّة، سجّل السّداد جيّد جدّا وأنّ إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السّداد ضعيفة جدًا؛

A2: إحتمال عدم السّداد يبقى ضعيفاً جدّا حتى في وجود بيئة سياسية وإقتصادية أقل استقراراً أو بروز سجّل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيّا عن الدّول المصنّفة ضمن A_1 ؛

A3: بروز بعض الظّروف السّياسية والإقتصادية غير الملائمة، قد تؤدّي بسجّل المدفوعات المنخفض أصلاً لأن يصبح أكثر إنخفاضا من الفئات السّابقة، رغم إستمرار إستبعاد إمكانيّة عدم القدرة على السّداد؛

A4: سجّل المدفوعات المتقطّع قد يصبح أسوء حالاً مع تدهور الأوضاع السّياسية والإقتصادية، ورغم ذلك فإنّ إمكانيّة عدم السّداد تبقى مقبولة جداً؛

- درجة المضاربة وتقسّم إلى ثلاثة مستويات:

B: يُرجّح أن يكون للبيئة السّياسية والإقتصادية غير المستقّرة تأثيراً أكبر على سجّل السّداد السّيئ أصلاً؛

C: قد تؤدي البيئة السّياسية والإقتصادية شديدة التقلّب إلى تدهور أكبر في سجّل السّداد السّيئ أصلاً؛

D: ستؤدّي درجة المخاطرة العالمية للبيئة السّياسية الإقتصادية في دولة ما إلى جعل سجّل السّداد السّيئ جدّا أكثر سوءاً؛

ه- مؤشّر وكالة دان أند براديستريت للمخاطر القطرية: يقيس مؤشّر وكالة دان أند براديستريت للمخاطر القطرية المرتبطة بعمليّات التّبادل التّجاري الدّولي، يركّز على تقييم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدّين والفوائد، وأصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضائع المستوردة لصالح المصدّر، بل يشمل أيضاً الفرص التّصديرية والإستثمارية الضّائعة.

يعتمد المؤشّر على أربعة مجموعات من التّغيرات تغطّي كلاً من المخاطر السّياسية (البيئة المؤسّسية، سيّاسة الدّول الدّاخلية، إستقرار الوضع السّياسي والإجتماعي، السّياسة الخارجية)، المخاطر الإقتصادية الكلية (معدّل النّمو الإقتصادي للمدى القصير، هيكل أسعار الفائدة، معدّل النّمو الإقتصادي للمدى الطويل)، المخاطر الخارجية (وضع التّجارة الخارجيّة، وضع الحساب الجاري، وضع الحساب الرّأسمالي، إحتمالات العجز عن سداد الدّيون، سعر صرف العملة المحلية)، المخاطر التّجارية.

كما يُقسّم دليل المؤشّر إلى سبعة مجموعات من 01 إلى 07، يُميّز بداخل كل مجموعة بين 04 مستويات من المخاطرة يشار إليها بالأحرف a وb وc وd، بإستثناء المستوى السّابع الذّي لا يحتوي على مستويات فرعية، بحيث تكون الدّول الحاصلة على a_1 هي الأقل مخاطرة والحاصلة على 07 هي الأعلى مخاطرة[9].

الفرع الثاني: مؤشّر التّنافسية العالمي: يصدر المؤتمر الإقتصادي الدّولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمّن مؤشّر التنافسية منذ العام 1979، لقيّاس قدرة الدّول على النّمو والمنافسة إقتصادياً مع الدّول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة، وزيّادة الكفاءة الإنتاجية بإستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال، يُلاحظ أنّ مؤشّر التنافسية ينقسم إلى مؤشّر 'جار' ومؤشر 'النمو' وهو يعكس توقّعات أداء الدّولة في المستقبل (05 سنوات)، من جهة أخرى يُصدر المنتدى مؤشّر إستدامة الحفاظ على البيئة، مؤشّر الجاهزية للعصر الرّقمي. وفضلاً عن تقرير التنافسية العالمي يُصدر المنتدى تقارير تنافسية

إقليمية، سيكون من بينها تقارير للتنافسية في الدّول العربية ويتكوّن المؤشّر من مؤشّرين فرعيين، هما مؤشّر التنافسية المستقبلية ومؤشّر التّنافسية الحالية ويستند مؤشّر التنافسية إلى متوسط 08 عوامل هي (درجة الإنفتاح، دور الحكومة، وضع القطاع المالي، البنية الأساسية، البيئة المعلوماتية، نظم الإدارة، وضع العمالة، ووضع المؤسّسات)، يمنح المؤشّر أوزاناً متساوية ويعتمد على إجراء آراء تشمل حوالي 3000 من رجال الأعمال في 53 بلد[10].

الفرع الثالث: مؤشّر الحرّية الإقتصادية: تم إعتماد هذا المؤشّر منذ سنة 1995 وذلك لقيّاس درجة تدخّل السّلطة الحكومية في الإقتصاد، تأثير ذلك في الحرّية الإقتصادية لأفراد المجتمع. يستند هذا المؤشّر إلى عشر عوامل تشمل السّياسة التّجارية (معدّل التّعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدّولة (الهيكل الضّريبي للأفراد والشّركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد، السّياسة النّقدية (مؤشّر التّضخم)، تدفّق الإستثمار الخاص والإستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتّمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفكرية، التّشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السّوق السّوداء. تمنح هذه المكوّنات العشرة أوزاناً متساوية، يحتسب المؤشّر بأخذ متوسط هذه المؤشّرات الفرعية[11].

دليل المؤشر: (1- 1.95) يدلّ على حرية إقتصادية كاملة؛

(2- 2.95) يدلّ على حرية إقتصادية شبه كاملة؛

(3- 3.95) يدلّ على ضعف الحرّية الإقتصادية؛

(4- 5.00) يدلّ على إنعدام الحرّية الإقتصادية.

الفرع الرابع: مؤشّر التّنمية البشرية: يصدر هذا المؤشّر من طرف برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ عام 1990، يتضمّن هذا المؤشّر ترتيب الدّول في ثلاثة مجموعات تعكس مستويات التنمية البشرية (مرتفع، متوسّط، ضعيف)، لقد تطوّرت منهجية حساب هذا المؤشّر وخاصّة من ناحية إحتساب معدّل الدّخل الفردي، أُضيفت إليه مؤشّرات مساندة تشمل معيار تمكين النوّع الإجتماعي الذي يحتسب مؤشّرات التنمية البشرية معدّلاً على أساسه لأغراض قيّاس مدى مشاركة المرأة في الحيات السّياسية والإقتصادية، كما وُضع مؤشّر الفقر للدّول النامية ومؤشّر الفقر للدّول المتقدمة[12]، يتمّ حسابه على أساس متوسّط ثلاث مكوّنات هي:

- طول العمر الذّي يُقاس بمتوسّط العُمر المتوقّع عند الولادة ويتراوح بين 25 سنة و85 سنة؛

- المعرفة وتُقاس بمعدّل محو الأمية بين البالغين ونسب الإلتحاق في المراحل التّعليمية المختلفة ويتراوح بين 00% و 100%؛

- مستوى المعيشة ويُقاس بمعدّل دخل الفرد للنّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويتراوح ما بين 100 دولار و40000 دولار.

يتم ترتيب الدّول في ثلاثة مجموعات حسب قيمة المؤشّر، مؤشّر تنمية بشرية عال 80% أو أكثر، مؤشّر تنمية بشرية متوسّط من 50% إلى 79%، ثمّ مؤشّر تنمية بشرية منخفض بأقل من 50%.

الفرع الخامس: مؤشّر الشّفافية: تُصدر منظمة الشّفافية الدّولية التي تأسّست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرّها برلين، مؤشّر الشّفافية أو (مؤشّر النّظرة إلى الفساد) منذ 1995 كمؤشّر مركّب يعكس درجة التّحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشّركات العالمية، لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشّفافية في هذه الممارسات.

نظرة إستطلاعية حول المناخ الإستثماري في الجزائر

لقد أظهر المؤشّر تحسّناً طفيفاً عبر السّنوات الماضية، رغم تصاعد الإهتمام الدّولي بمشكلة تفشّي الفساد وتأثيرها على قرار المستثمر وجاذبية البلد كموقع إستثماري، تصدر منظمة الشّفافية الدّولية أيضاً مؤشّر الرّشوة الذي يُعنى برصد الرّشوة لكونها من أسوء مظاهر الفساد خاصة في الدّول النامية ودول الإقتصاديات المتحوّلة، مع نهاية سنة 2001 أصدرت منظّمة الشّفافية الدّولية لأوّل مرة 'التّقرير العالمي حول الفساد'.

يستند المؤشّر إلى 14 مسحاً ميدانياً، قامت به 07 مؤسّسات دولية مستقلّة تُرصّد أراء المستثمرين بالنسبة للمحليين والأجانب، المتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحلّلين حول الإجراءات المتّبعة ودرجة المعانات التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، تتراوح قيمة المؤشّر بين الصّفر الذي يعني درجة فساد عالية وعشرة الذي يعني درجة شفافيّة عالية، وما بين (05-10) مستويات متدرجة من الشّفافية (النّظرة للفساد)[13].

المحور الثالث: نظرة عامّة حول المناخ الإستثماري المتاح في الجزائر

سعت الجزائر في العقدين الأخيرين (1990-2010) بما تملكه لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا من خلال تهيئة المناخ الإستثماري المناسب، خاصة فيما يتعلق بسنّ القوانين والتشريعات وإزالة العراقيل الإدارية والبيروقراطية، مع تقديم كافّة الحوافز والضّمانات اللاّزمة لجذب أكبر قدر ممكن منه.

تتمتّع الجزائر بإتّساع الرّقعة الجغرافية المقدّرة مساحتها بـــ 2381741 كلم^2، أمّا حدودها الجغرافية فيحدّها من الشّمال البحر الأبيض المتوسّط ومن الشّرق تونس وليبيا، من الجنوب مالي والنّيجر ومن الغرب المغرب وموريتانيا، فهي تتوسّط بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى تنوّع أقاليمها المناخية من المناخ الصّحراوي، المناخ القارّي ومناخ البحر الأبيض المتوسّط[14]. إنّ التّنوع الجغرافي الذي تزخر به الجزائر أثّر إيجاباً على توفّر موارد طبيعية متعدّدة كالبترول والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى توفّرها على العديد من المعادن كالحديد والنّحاس، المحاصيل الزّراعية كالتّمور، البرتقال، الكروم والحبوب. هذه الدّولة كغيرها من البلدان الأخرى تعمل جاهدة على تشجيع الإستثمار مقدّمة العديد من الحوافز والإمتيازات ومحسّنة لأوضاعها الإقتصادية، السّياسية والإجتماعية، التي من شأنها جذب قدر كاف من المشاريع وتوطينها لديها من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي ودعم وتوطيد النمو.

يُعتبر الشّرط الأوّل لدخول الاستثمار لأيّة دولة توفير الحدّ الأدنى المقبول للقدرة على إتخاذ القرارات الإقتصادية في المستقبل بما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه، فلمّا كانت الجزائر واحدة من الدّول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الإقتصادية وكذا تحقيق التنمية الإقتصادية، فإنّها إتّخذت قراراً يرتبط بفتح الباب أمام الشّركات الأجنبية للإستثمارات في القطاعات المختلفة نظراً لتوفّرها على الكثير من مزايا الموقع النّوعية ذات البعد الطبيعي التي تُعتبر من أهم محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعزّزت حديثاً بتوجّه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الإجراءات التّنظيمية والإصلاحات الهيكلية المحفّزة على جذبها.

فيما يلي سوف يتم عرض المناخ الإستثماري في الجزائر الذي نجده يتحسّن تدريجياً ولكن بوتيرة بطيئة نوعاً ما مقارنة بالدّول الأخرى المستقطبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي عملت في السنوات الأخيرة على زيّادة قدراتها الإنتاجية على مستوى قطاع الطّاقة (النّفط والغاز)، كذلك زيادة قدراتها التّوزيعية (تزويد أوربا بالغاز الطبيعي)، وعليه كانت بحاجة ماسّة إلى جذب عدد أكبر من الإستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، ممّا يستوجب عليها القيام بتعديلات في قانون المحروقات حتى يكون محفّزاً قويّاً في الجذب. الجزائر تملك قدرات وطاقات هائلة في مجال الإستثمارات[15]، شروط الإستقطاب فيها متوفّرة وجميع الظّروف مواتية، إذ نلمس عودة الإستقرار السياسي وإستقرار إطار الإقتصاد الكلي، تمّ

تحديد السّياسات التنموية وتنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي، سيّما تطوير البنى القاعدية وإنشاء إطار قانوني ومؤسّساتي لتنفيذ تلك السّياسات التنموية، كما أنّها تتميز بكبر سوقها، تتوفّر على فرص إستثمارية معتبرة ناتجة عن برامج الإستثمارات العمومية المصمّمة على طول الفترة (2010-2014) القائم على تحسين التنمية البشرية ودعم تنمية الإقتصاد الوطني، تشجيع إنشاء مناصب شغل، تطوير إقتصاد المعرفة ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية مع تحسين الخدمة العمومية.

إضافة إلى توفّرها على فرص قطاعية في مجال الخدمات كالبنوك والتأمين والوساطة المالية، الإتصالات والسّياحة، كذا في مجال الصّناعة الغذائية والكيميائية والبيتروكيميائية، الصّيدلة والصّناعات الخفيفة المختلفة ناهيك عن مجال البناء الأشغال العمومية، المعادن والفلاحة، كما تتوفّر الجزائر على بنية تحتية جيّدة فهي تملك شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء، حيث تقدّر نسبة التكهرب بها أكثر من 55% من القطر الوطني وشبكة إتّصالات في تطوّر جدّ سريع وتوفّرها على الأنترنيت بالتّدفق العالي، كما تحتوي على شبكات طرق تفوق 107000 كلم وشبكة سكك حديدية تفوق 4700 كلم.

فيما يخص الموانئ والمطارات فإنّها تحتوي على أكثر من 11 ميناءاً متعدّد الخدمات، و31 مطاراً مفتوح للطّيران المدني من ضمنها 13 مطاراً مخصّصاً للطّيران الدّولي، كما تتوفّر أيضا على موارد طبيعية تُحسد عليها، إذ تحتّل الجزائر المرتبة 15 في مجال الإحتيّاطات العالمية البترولية، المرتبة 18 في إنتاج البترول، المرتبة 12 المصدّرة للبترول والسّابعة عالميّا في مجال الموارد المؤكّدة من الغاز، المرتبة الخامسة كمنتج للغاز والثالثة كمصدر للغاز وأوّل منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسّط، ثالث مموّن للإتحاد الأوربي بالغاز الطبيعي ورابع مموّن للإتحاد الأوربي بالطاقة، إضافة إلى موارد أخرى كالفوسفات والزنك، الحديد واليورانيوم.

الجزائر إذاً تعتمد على منهجية عمل مشجّعة للأعمال نظراً لأنّها بلد ديناميكي ويضمن معاملة مماثلة بين المستثمرين المحلّيين والمستثمرين الأجانب، كما تضمن تحويل رأس المال المستثمر وعائدات الإستثمار المحقّقة من المساهمات بالعملات القابلة للصّرف، إمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى التّحكيم الدّولي في حالة النّزاع وكذا إنضمامها إلى مختلف الإتّفاقيات الدّولية المتعلّقة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، من بينها 41 إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمارات و24 إتفاقية لتجنّب الإزدواج الضّريبي وسهرها على تحقيق سيّاسة تنموية واضحة وهادفة[16].

أصبحت الجزائر حسب تقرير البنك الدّولي الصّادر في الفاتح من شهر أفريل سنة 2008 ثاني أكبر إقتصاد عربي بعد السّعودية من حيث النّاتج الداخلي الخام متفوقة بذلك على الإمارات العربية المتّحدة ومصر، كما صُنفت الثانية بعد لبنان من حيث إحتياطي الذهب متفوّقة بذلك على كل من السعودية والإمارات، الأمر الذي يُشّجع العديد من المستثمرين على البحث عن فرص الإستثمار بالجزائر، خاصة وأنّها أصبحت قادرة على الوفاء بإلتزاماتها المالية عند تحويل الأرباح خارجها، بالأخص بعد تعديل قانون الإستثمار سنة 2006 أين أصبحت الإجراءات الإدارية بالنّسبة للمستثمرين أكبر يُسراً، كما ساعد النّجاح الكبير لشركة أوراسكوم في قطاع الإتّصالات والإنشاءات وسيدار السعودية في قطاع العقّارات في جذب أكثر للإستثمارات، إلاّ أنّ ما صدر في بعض التّقارير التي تحدّثت عن تحويل شركات أجنبية لنحو 22.3 مليار دولار من أرباحها للخارج آثار إستياء السّلطات الجزائرية، ممّا جعلها تعدّل بعض قوانينها بالشّكل الذي لا يجعلها عرضة لإستنزاف أموالها بالعملة الصّعبة بهذا الحجم، فهذا البلد يملك من الأموال ما يجعله عن غنى عن هذه الإستثمارات، لكن ما يهمّه هو نقل التّكنولوجيا والإستفادة من الطّرق الحديثة في التّسيير، تمّ عرض 100 مشروع عام 2008 في كلّ الأنشطة الإقتصادية ما عدا بعض الأنشطة المعفاة من مزايا القانون المتعلّق بتطوير الإستثمار[17].

نظرة إستطلاعية حول المناخ الإستثماري في الجزائر

تستحوذ الجزائر على نسبة 16.2% بإجمالي الإستثمارات بقيمة 10 مليارات دولار ضمن خطّة طويلة الأمد تم إقرارها عام 2008، تشمل تطوير موانئ تصدير النّفط، منها 680 مليون دولار لتطوير ميناء جنجن بولاية جيجل لمدّة 30 عاماً مع شركة موانئ دبي العالمية[18].

إضافة لذلك بإمكان الجزائر إدخال الثقافة في مجالات الإستثمار ولما لا على المستويين الوطني والدّولي، ممّا قد يُعطي جرعة مهمّة للإقتصاد الوطني، كونه يوفّر الكثير من مناصب الشّغل، يجلب الكثير من التّراكمات التّكنولوجية والخبرات الحديثة، إضافة إلى إمكانيّة بناء صناعات ثقافية تعوّض الإنكسار الذي عرفته مجالات صناعية أخرى شُيّدت في السّبعينيات، أهم ما يضمن إمكانية نجاح التّجربة هو توفر الإمكانات البشرية، الإطارات المؤهّلة وبالذات في المجالات التّكنولوجية التي تنتجها الجامعة الجزائرية، كما أنّ الفرصة اليوم مناسبة لجذب المستثمرين العرب، فتح أبواب الإستثمار الثّقافي أمامهم في الموسيقى والمسرح وغيرها من الفنون، خاصة وأنّ الكثير من المستثمرين العرب عبّروا عن نيّتهم في الإستثمار الثقافي بالجزائر، لكنهم صدّوا عندما لم يجدوا في جدول الأعمال موضوع الإستثمار الثقافي.

إنطلاقا ممّا سبق نستنتج أنّ محدّدات المناخ الإستثماري الجزائري تمكّن من إستقطاب العديد من المشاريع الإستثمارية الأجنبية، نظراً للجهود التي تبذلها الحكومة من برامج للإنعاش الإقتصادي وبرامج دعم النّمو، الذي عزّز نجاحه إرتفاع أسعار النّفط قبل حدوث الأزمة المالية العالمية التي إندلعت مع بداية عام 2008، فالجزائر تُعتبر سوقاً ضخمة بالنسبة للشّركات الأجنبية حيث أنّ إرتفاع النّمو الدّيمغرافي فيها يجعل الإستهلاك كبير جدًا للمواد المصنّعة والتّجهيزات ممّا يسهّل الشّركات القدوم إليها، حيث تُشير العديد من التّقارير على تحسّنها في مؤشّر تنمية تجارة التّجزئة العالمية، والذّي من خلاله ترى الشّركات الأجنبية أنّ السّوق الجزائرية هي سوق مستهدف يُمكن لها العبور عليه عند قيامها بالتّجارة الخارجية، ففي ظل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في مجال جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنّه من سار على الدّرب وصل وعليها مواصلة محاولاتها الدّائمة لتجعل من السّوق الجزائرية سوقاً منافسة للدّول الأخرى.

المحور الرابع: مكانة الجزائر ضمن مؤشّرات دولية مختارة

لأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الإستثمار الأجنبي فيها ندرج أهم المؤشّرات المعتمدة من طرف أهم المؤسّسات الدّولية المهتمة بمناخ الإستثمار، غير أنّنا سنستثني البعض منها، إمّا بسبب إنخفاض درجة دقّتها وموضوعيّتها وإمّا بسبب عدم إدراجها الجزائر، تتمثّل أهم المؤشّرات الدّولية لمناخ الإستثمار فيما يلي:

الفرع الأول:مؤشّرات تقويم المخاطر القطرية

- المؤشّر المركّب للمخاطر القطرية: وفقاً لهذا المؤشّر تميّز مناخ الإستثمار في الجزائر بدرجة مخاطرة معتدلة عام 2003 برصيد 65.8 نقطة مقارنة بـــ 63.8 نقطة عام 2002، في عام 2006 مقارنة بسنة 2005 تحسّنت وضعيّة الجزائر وفقاً لهذا المؤشّر بأقل من نقطة مئوية واحدة، حيث صُنّفت ضمن الدّول ذات المخاطر المنخفضة، محافظة على نفس التّصنيف عام 2007 بقيمة 77.8 نقطة مئوية، ما يعني بداية نقص المخاطر في الجزائر[19]، تم الحصول في جوان 2012 على درجة مخاطرة منخفضة (من 70 إلى 79.9)، محافظة بذلك على نفس تقييمها لسنة 2010[20]، واستمرت على هذا الوضع إلى غاية 2015، ممّا يدلّ على تحسّن وضعية الجزائر من حيث مناخ الإستثمار.

- مؤشّر اليورمني للمخاطر القطرية: لقد صُنّفت الجزائر ضمن الدّول ذات المخاطر المرتفعة وفقاً لهذا المؤشر خلال الفترة (2002-2006)، كما أنّ رصيد المؤشّر عرف تحسّناً طفيفاً خلال سنة 2004 بإقترابه من 45 نقطة مئوية سنة 2005 ليقترب من 46 نقطة مئوية سنة 2006، لهذا فإنّ مناخ الإستثمار في الجزائر وفقاً لهذا المؤشّر يتميّز بإرتفاع

المخاطر واستقرارها طيلة الفترة. منح هذا المؤشّر للجزائر 40.01 نقطة من 100 في سنة 2014، هو تصنيف يضع الجزائر في درجة المخاطرة المعتدلة.

- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: تحصّلت الجزائر في سنتي (2002- 2003) على نفس درجة التّصنيف للمناخ الإستثماري B، بقيّت في نفس التّصنيف لغاية سنة 2004، ثمّ شهدت تحسّناً ودخلت ضمن مجموعة الدّرجة الإستثمارية من A_2 إلى A_4 في عام 2005، بقيّت الجزائر في نفس المستوى أي درجة A_4 على طول الفترة (2006- 2010)، والتّي تعني بيئة سيّاسية واقتصادية شديدة التّقلب والتّدهور.

لم يتغيّر تصنيف أيّ دولة عربية خلال عام 2010 مقارنة بـــ 2009 بما فيها الجزائر، حيث حافظت جميع الدّول العربية التي يُغطّيها المؤشّر على تصنيفها خلال العامين بدرجة إستثمارية من A_2 إلى A_4، صُنّفت الجزائر حسب هذا المؤشّر ضمن الدّول ذات المخاطر المنخفضة بعد تحسن الوضعية المالية وارتفاع إحتياطي الصّرف بدرجة A_4 من بين 165 دولة في أفريل 2012[21]، وبحسب تصنيفات هذا المؤشّر سنة 2015 صُنّفت الجزائر ضمن مجموعة الدّول ذات الدّرجة A_4، الأمر الذي يعني معاناة هذا البلد من تدهور في مستوى الأوضاع السّياسية والإقتصادية، مع قبول إمكانية عدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها الخارجية.

- مؤشّر الأنستيتيوشنال أنفستور للتّقييم القطري: جاءت الجزائر وفقاً لهذا المؤشّر في المرتبة 81 عالمياً سنة 2003 برصيد 33.4 نقطة مقارنة بالتّرتيب 84 وبرصيد 31.5 نقطة عام 2002، دخلت في سنة 2005 ضمن قائمة الدّول ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مسجّلة تقدّماً مقارنة بسنة 2004 برصيد 7.3 نقطة مئوية، حيث قُدّر بـــ 47.5% مقارنة بـــ 40.2%، محافظة على نفس التّصنيف سنة 2006. شهدت الجزائر سنة 2010 تحسّناً طفيفاً في التّصنيف داخل مجموعاتها مقارنة بـــسنة 2009، وتحصّلت على تصنيف المناخ الإستثماري ذات درجة المخاطرة شبه مرتفعة من DB5a إلى DB5b .

خلال التّقييم لـــ 132 دولة من ضمنها الجزائر التي جاء تصنيفها في مارس 2013 في درجة مخاطر معتدلة، بمقارنة المؤشّر بين عامي 2010 و2014 تبيّن بأنّها تراجعت في التّصنيف شهر مارس 2014.

الفرع الثاني: مؤشّر جاهزية البنية الرّقمية: جاءت الجزائر وفقاً لهذا المؤشّر ضمن المرتبة 87 عالمياً سنة 2005 مسجّلة تراجعا نسبيّا مقارنة بـــ 2004، في المرتبة 80 عام 2007 برصيد 3.41 نقطة مئوية. إمتدّ الغطاء الجغرافي للمؤشّر العام ليشمل 133 دولة منها 14 دولة عربية، مقارنة مع 134 دولة ضمن تقرير 2009/2008، المُلاحَظ أنّ الجزائر إحتلت المرتبة 14 على المستوى العربي خلال الفترة والمرتبة 113 على الصّعيد العالمي من 133 دولة.

جاء ترتيب الجزائر في مرتبة متأخّرة عربياً (المرتبة 12 من بين 15 دولة شملها التّقرير)، والمرتبة 117 دولياً من بين 138 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي للسنة 2011/2010. كما جاءت الجزائر في مرتبة متأخّرة في التّقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والإتّصالات لسنة 2013، فمن بين 144 دولة شملها التّقرير جاء ترتيبها 131 عالمياً برصيد 2.6 من 10، بعدما كانت في المرتبة 118 سنة 2012 في التّرتيب العالمي لتكنولوجيا الإعلام والإتّصال، لتنتقل مباشرة إلى المرتبة 122 سنة 2015، حسب تقرير منتدى الإقتصاد العالمي.

الجدول رقم (01): يوضّح وضع الجزائر في مؤشّر جاهزية البنية الرّقمية خلال الفترة (2010- 2015)

مؤشّر جاهزية	2011 -2010	2013 -2012	2014-2013	2015-2014

البنية الرّقمية	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط
الجزائـــــر	117	3.14	119	3.16	121	3.24	122	3.27

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماداً على التّقارير الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، مناخ الإستثمار في الدّول العربية للسنوات (2010، 2013، 2014، 2015).

الفرع الثالث: مؤشّر الحرّية الإقتصادية: خلال سنة 2001 جاءت الجزائر ضمن تصنيف الدّول ذات الحرّية الإقتصادية الضّعيفة، حيث كان مؤشّر الحرّية فيها في تلك السّنة حوالي 3.10 نقطة مئوية مقارنة بـــ 3.20 نقطة مئوية عام 2000 محتلّة بذلك المرتبة 79 عالميا[22]، جاء تصنيف الجزائر هكذا نظراً لأنّ المعطيات كانت محصورة بين (3-3.95) مثلما نصّ عليه دليل المؤشّر.

تأخّرت الجزائر في التّرتيب العالمي لسنة 2002، إذ تراجعت بـــ 15 مركزاً محتلة المرتبة 94 عالمياً محافظة على نفس التّصنيف خلال الفترة (2003-2004)، ثمّ تراجعت تراجعاً طفيفاً عام 2004 مقارنة بـــ 2003 في نقاطها، إلاّ أنّها بقيّت في نفس التّصنيف كذلك واستمرت في ذلك التّصنيف إلى غاية 2005[23]، في سنة 2010 إحتلت المرتبة 105 عالمياً من مجموع 161 دولة، في حين تحصّلت على المرتبة 140 عالمياً من بين 186 دولة في المؤشّر خلال سنة 2012 بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أمّا عربيّاً فتحصّلت على المرتبة 15 من أصل 17 دولة من خلال مؤشّر الحرّية الإقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرّئيسية التي يتمّ أخذها بعين الإعتبار.

نالت الجزائر سنة 2013 المرتبة 145 عالمياً، تراجعت حتى وصلت إلى المرتبة 157 سنة 2014 بدرجة حرية قُدّرت بـــ 48.9، ثم المرتبة 160 سنة 2015، يعود هذا التّراجع إلى الإنخفاض في حرّية الإستثمار وتسيير الإنفاق الحكومي الذّي يهيمن عليه قطاع النّفط والغاز على حساب التّسيير غير الرّاشد للضّرائب، بالإضافة إلى إنتشار مرض البيروقراطية على مستوى كافة الإدارات.

الجدول رقم (02): يوضّح مرتبة الجزائر الدّولية من خلال مؤشّر الحرّية الإقتصادية للفترة (2010-2015)

السّنـــــوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التّرتيب عالميا	105	132	140	145	157	160
التّرتيب عربيا	13	14	15	14	14	15
التّنقيط في المؤشّر	56.90	52.40	51.00	49.6	48.9	48.3

المصدر: التقارير السّنوية لـــ The Heritage Foundation on et wall street journal, index of economic freedom (http//www.heritage.org/index).

الفرع الرابع: مؤشّر التنمية البشرية: إحتلت الجزائر المرتبة 107 عام 2000 في مؤشّر التنمية البشرية، متحصّلة على تصنيف التنمية المتوسّط، حيث كانت ما بين (50- 79%)، حافظت على نفس التّصنيف عام 2001، أمّا خلال سنة 2002 فقد جاءت الجزائر في المركز 108 عالمياً من أصل 177 دولة، بمقارنة سنة 2005 بعام 2004 فقد تحسّنت الوضعية الإجمالية نسبيا ضمن تصنيف التنمية البشرية، حيث أصبحت من مصاف الدّول ذات التنمية البشرية المتوسّطة، تمّ

الحصول على المرتبة 108 عام 2004 والمرتبة 103 بحلول سنة 2005 من أصل 177 دولة ضمن هذا المؤشّر[24]، تمّ الحفاظ على نفس المرتبة سنة 2006، في حين لقد إحتلت دولة تونس المرتبة 89 من مجموع 177 بلد[25].

جاء ترتيب الجزائر متأخّراً أيضاً (146/115 دولة) سنة 2012 برصيد 3.79 من 10 وفقاً للرّقم القيّاسي لإقتصاد المعرفة (KEI) ومكوّناته الأربعة: نظام الحوافز الإقتصادية (2.33)، الإبتكار (3.54)، التّعليم (5.27)، تكنولوجيا الإتّصالات والمعلومات (4.04). إحتفظت الجزائر بالمرتبة 93 عالمياً من مجموع 187 دولة، والمرتبة 11 عربيّاً حتى سنة 2014 بتسجيلها لمعدّل 0,713، أما خلال سنة 2015 فتحصلت على المرتبة 94 عالميا والمرتبة 12 عربيا بتسجيلها لمعدل 0.715، بقيّت تصنّف ضمـــن الدّول ذات التّنمية البشرية العالية.

الفرع الخامس: مؤشّر الشّفافية: يرصّد مؤشّر الشّفافية درجة شفافية إقتصاد ما، من خلال قيّاس مدى تفشّي الفساد والرّشوة بين موظّفي القطاع العام ورجال السّياسة، إذا أخذ المؤشّر النّقطة الصّفر فهذا يعني أنّ البلد فاسد جدّاً، أمّا إذا أخذ النّقطة 10 أو 100 فهذا دلالة على أنّ البلد نظيف جدّاً. لقد جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشّر على النّحو الذّي يبيّنه الجدول الموالي.

يتضّح من الجدول أنّ القيمة القصوى للمؤشّر لم تتجاوز 3.6 من 10، هو ما يعني أنّ الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظّمات الدّولية، هي من الدّول ذات المستويات العاليّة من الفساد والرّشوة، التي تمثّل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الإستثمارية وتؤدّي إلى زيّادة تكلفة إنجازها.

الجدول رقم (03): يوضّح ترتيب الجزائر في مؤشّر الشّفافية خلال الفترة (2005-2015)

السّنوات	2005	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التّرتيب/ عدد الدّول	/97 159	/84 163	/92 180	/105 180	/112 180	/105 180	/94 177	/100 175	/104 180
التنقيـــــط	2.8	3.1	3.2	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6	3.2

المصدر: التّقارير السّنوية لمؤشّر الشّفافية للسّنوات المعنية من 2005 إلى 2015.

الفرع السادس: مؤشّر سهولة أداء الأعمال: من خلال هذا المؤشّر جاءت درجة تقييم المناخ الإستثماري الجزائري ضعيفة جدّا إذ إحتلت الجزائر المرتبة 56 عام 2001، منذ 2005 وهي تحتل مراتب متأخّرة عالمياً إلى غاية 2007، محتلة المرتبة 125 من أصل 178 دولة[26]، ما يدلّ على عدم ملائمة المناخ الإستثماري لشروط إستقطاب الإستثمار الأجنبي.

لقد إحتلت الجزائر المرتبة 14 عربيّاً من حيث المؤشّر العام لسهولة أداء الأعمال والمرتبة 136 عالميّاً عام 2010، حازت خلال سنة 2011 على المرتبة 143 عالميّاً من بين إقتصاديّات 183 دولة، في حين تراجعت إلى المركز 148 من بين 183 دولة شملها التّرتيب سنة 2012، هي بالتّالي من البلدان التي لم تحقّق تغييراً كبيراً في مؤشّرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الإقتصادية المتّخذة[27]. إنتقلت من المرتبة 134 عام 2009 إلى المرتبة 153 و 156 عامي 2014 و 2015 على الترتيب مسجّلة بذلك تراجعاً في أغلب المؤشّرات المكوّنة لهذا المؤشّر.

خاتمة:

إنّ تحسين المناخ الإستثماري في الجزائر مرتبط بتوفير بيئة إقتصادية جاذبة مبنية على مرونة في النظام المصرفي وإستقرار في التشريعات المالية، كما أن حركية الأموال الأجنبية تتحول إلى صدمات إجتماعية في حالة إنعدام نظام بنكي قوي يستوعبها،

مع أهمية إشراك القطاع الخاص، وعدم الاعتماد على الإستثمارات الخدماتية الموسمية غير الخلاقة للثروة، دون إهمال الجانب السياسي المستقر.

إختبار صحّة الفرضيات:

01- يُعدّ تحسين المناخ الإستثماري شرطا ضروريا لتحفيز الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية، هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

02- هناك تدنّي في مستوى المناخ الإستثماري بالجزائر ما يحول دون كونها دولة جاذبة للمستثمرين الأجانب، لعدم إستغلالها لإمكانياتها بالشّكل الملائم، الأمر الذي يثبت صحة الفرضية الثانية.

أهم النتائج المتوصل إليها:

01- عملت الحكومات الجزائرية على تحسين مناخها الإستثماري من خلال إنتهاج جملة من الإصلاحات، تتمتّع السّوق الجزائرية بالعديد من فرص الإستثمار مع إمكانية تحقيق عائد إستثمار في مدّة زمنية قصيرة لكونها سوقاً بكراً.

02- تحصّلت الجزائر على مراتب متأخّرة عالميّا ومتدنيّة عربيّا ما يحول دون كونها دولة جاذبة للمستثمرين الأجانب، هذا يعود من جانب لعدم إستغلالها لإمكانياتها بالشّكل الملائم ومن جهة أخرى إلى إفتقار سيّاساتها الإستثمارية للفعّالية،

جملة التوصيات المقترحة:

01- يجب العمل على توفير المناخ الجيّد للإستثمار، فالمناخ الخصب يُعتبر من أهم العوامل تأثيراً في قرار المستثمر لغرض توظيف أمواله بالدّولة المضيفة، ولذا يجب على الدّولة أن تعمل على تهيئة المناخ الإستثماري من الناحية السياسية، الإقتصادية وحتى الإجتماعية.

02- ضرورة الإسراع في إستكمال مسار الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر والإسراع من وتيرة تنفيذها بهدف تحسين مناخ الإستثمار، بالإضافة إلى إصلاح المنظومة المصرفية وتطوير الأجهزة الإدارية الحكومية، مع مكافحة بعض الآفات كالرّشوة، البيروقراطية لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية.

03- الدخول في التكتلات الاقتصادية الدولية للحصول على إمتيازات بطريقة مدروسة بدقة والتي تتعلق بتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر.

04- ضرورة الاستثمار في العنصر البشري في كل القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارت الأجنبية.

قائمة المراجع والمصادر:

(1) علي عبد القادر علي، محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتّخطيط، الكويت، العدد34، 2004، ص05.

(2) سامي عفيفي حاتم، التأمين الدّولي، الدّار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط01، 1986، ص185.

(3) سعيد النّجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط01، 1991، ص126.

(4) ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الثاني حول سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2004، ص04.

(5) من إجتهاد الباحثين إستنتاجاً من التّعاريف السابقة.

(6) بوخاري عبد الحميد، واقع مناخ الإستثمار في الدّول العربية، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص45.

(7) المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2003، ص78.

(8) المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2003، مرجع سبق ذكره، ص ص79-80.

(9) المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، ص ص57-58.

(10) بوخاري عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص44-45.

(11) مفتاح صالح وبن سمينة دلال، واقع وتحدّيات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدّول النامية (حالة الجزائر)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددين 44/43، لبنان، 2008، ص ص123-124.

(12) المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، السّنة الثالثة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2005، ص ص09- 10.

(13) منصوري الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للنّشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2013، ص165.

(14) دليل الإستثمار في الجزائر، الجزائر، نشرة 2006، ص11.

(15) داودي محمد، محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة التنمية والسّياسات الإقتصادية، المعهد العربي للتّخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد02، 2011، ص ص09-12.

(16) رايس حدة وكرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد12، ديسمبر 2012، ص ص71-73.

(17) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2009، ص110.

(18) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2010، ص218، من محتوى الجدول المتواجد على مستوى الصفحة 219.

(19) رايس حدة وكرامة مروة، مرجع سبق ذكره، ص77.

(20) جباري شوقي، تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدّراسات الإقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد08، 2015، ص151.

(21) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2011، ص21.

(22) المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2001، ص81.

(23) المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2005، ص171.

(24) المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2005، ص136.

(25) ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية (بحوث إقتصادية)، جامعة قسنطينة، العدد31، 2009، ص71.

(26) المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2008، ص239.

(27) ريحان الشّريف وهوام لمياء، دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، الجامعة، العراق، العدد36، 2013، ص88.